السياسات اللغوية الاستعمارية
في غرب أفريقيا وتأثيراتها على الهوية الثقافية

ربيعة ايت احمد
باحثة في التاريخ والدراسات الأفريقية
المغرب

بالنظر إلى تعدد اعتبارات اللغة وزاوية النظر إليها كموضوع بحث، وما يتبع ذلك من كيفية دراستها وتوظيفها، يمكن حصرها في زاويتين عامتين، الأولى تنظر إلى اللغة كمعطى بشري وكظاهرة طبيعية يتحكم فيها الانسان، ويجب التعامل معها في حدود هذه الماهية، أما الثانية فتنظر إليها كذلك على أنها ظاهرة طبيعية، لكنها تتحكم في الإنسان. فالدراسات التي بنيت على التصور الأول بحثت في كيفية تحكم الانسان في هذه الأداة لتأدية الوظائف التي يريدها، أما الدراسات التي بنيت على التصور الثاني فبحثت في كيفية توظيف اللغة كأداة للتحكم في الانسان وفي المجتمعات، ومن هذا المنطلق برزت دراسات لسانية عديدة تبحث في هذا المجال عرفت فيما بعد بفروع أهمها السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

ويمثل الفضاء الأفريقي الغربي أحد أبرز النماذج التي تتجلى فيها هذه العلاقة المركبة بين اللغة والسلطة، بالنظر إلى خصوصية التجربة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة، ففي أفريقيا الغربية عقبت فترة الاستعمار العسكري الفرنسي والبريطاني مرحلة الاستعمار الثقافي التي كانت السياسة اللغوية من بين وسائلها تمهيدا للهيمنة الثقافية. وإن المتتبع للجذور التاريخية لهذه الفترة يلاحظ بوضوح أنها امتداد لما تم تسطيره وتخطيطه في المرحلة الأولى من الاستعمار أي قبل الغزو المباشر، وهو الأمر الذي استمر حتى بعد تحرر أفريقيا من الاستعمار الجغرافي، ذلك أنها شهدت فترة جديدة من الهيمنة اللغوية أو الإمبريالية اللغوية التي شكلت امتدادا لسياسة الهيمنة الثقافية الكولونيالية على البلدان الأفريقية، مما أثر على هويتها الثقافية وعلى مصداقية استقلالها.

وانطلاقا مما سبق، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية تتمحور حول دور اللغة في بناء الهوية الثقافية أو تقويضها في أفريقيا الغربية، حيث أخضعت اللغة لسياسات استعمارية هدفت إلى توظيفها كأداة للهيمنة الثقافية والرمزية، يمكن صياغتها في التساؤل التالي :إلى أي حد أسهمت السياسات اللغوية الكولونيالية وما بعدها في إعادة تشكيل الهوية الثقافية في أفريقيا الغربية، وكيف انتقلت اللغة من وسيلة للتحكم في الإنسان والمجتمع إلى أداة محتملة للتحرر الثقافي واستعادة الذات الجماعية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية من قبيل: كيف استخدمت اللغة في ترسيخ أنماط اللامساواة الاجتماعية والثقافية؟ وما الأثر الذي كان لاستمرار هيمنة لغات المستعمر بعد الاستقلال السياسي على مصداقية السيادة الوطنية وبناء هوية ثقافية أفريقية أصيلة ومستقلة؟

أولا: في مفهوم السياسات اللغوية ومفهوم الهوية الثقافية

إن موضوع السياسة اللغوية حقل حديث نسبيا في علوم اللسانيات ، وهناك فرق بين السياسية اللغوية والتخطيط اللغوي وضحه **لويس كالفي** بقوله " إن السياسة اللغوية هي مجموع الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة والوطن، أما التخطيط اللغوي فهو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع تنفيذ"[1].

و يشتمل حقل السياسات اللغوية على مقاربات ،أهمها الكلاسيكية الجديدة التي تتميز بالاعتقاد بأن السياسات اللغوية التي تضعها الدولة توفر قاعدة للاندماج الاجتماعي و تحديث المجتمع و تنمية الاقتصاد [2]، فهذه المقاربة ترى بأن كل الفئات الاجتماعية تستفيد من التخطيط اللغوي، في حين نجد أن مقاربة البحث التاريخي البنيوي، تفحص دور التخطيط اللغوي في خلق و مساندة أنظمة اللامساواة و تكشف دور التخطيط اللغوي في عمليات التراتب الاجتماعي .

سنركز على البحث التاريخي البنيوي الذي يسعى إلى فهم كيف يجبر الأفراد والمجموعات على اكتساب اللغة أو فقد اللغة ونماذج استعمال اللغة، وكيف يجبرون على ذلك من قبل القوى الخارجية المتحكمة في عمليات صناعة السياسة، والتي تمثلها هنا –أي في غرب أفريقيا– القوى الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية. وفي إطار هذه المقاربة سيتم التركيز على دور السلطة ووقع السياسات المهيمنة على تعلم اللغة واستعمالها، بوصف هذه السياسات آليات اشتغال تاريخية تمارس عبر الزمن ولا تُختزل في قرارات معزولة، كما تهدف إلى كشف دورها في خلق التمييز اللغوي والثقافي والاجتماعي والتفسيرات التاريخية الممكنة لعمليات التخطيط اللغوي الاستعماري وآثارها الممتدة.

من تم ولتوضيح دور العوامل التاريخية نجد أن لغة المستعمر تظل سائدة في عدد من البلدان بعد استقلالها، يرى **طوليفصون** أن من آثارها الحفاظ على السلطة القائمة على الطبقية واللامساواة [3]، فالسياسة اللغوية آلية تسعى بواسطتها الدولة و المؤسسات واضعة السياسة إلى التأثير في السلوك اللغوي، بحيث لا يقتصر الأمر على مؤسسات الدولة فحسب، يقول **ميشيل فوكو** بخصوص السلطة أنها تتجاوز سلطة الدولة وأجهزتها الإكراهية.. فهي تعبر عن ذاتها في كل مجالات الوجود البشري، فإلى جانب السلطة السياسية و في تفاعل وثيق معها توجد السلطة الثقافية: سلطة الحقيقة و سلطة المعرفة و سلطة الخطاب ..[4] ، وهذا المفهوم –أي السلطة الثقافية– استوحته دراسات السياسات اللغوية النقدية ، التي ترى أن هذه السياسات أحد تمظهرات السلطة التي تسعى إلى رسم ملامح الهوية الثقافية .

أما فيما يخص مفهوم الهوية الثقافية إن التعريف الإنساني الكلاسيكي للثقافة يعود إلى ادوارد تايلور، الذي عرف الثقافة أو الحضارة بمعناها الإنساني الأوسع على أنها "هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق فالمجتمعً والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع "[5]، ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أن كلمة " ثقافة " باللغة العربية تتميز عن كلمة "حضارة " تميزا واضحا ،وذلك بتركيزها على الجوانب النظرية والفكرية والمعرفية والفنية والجمالية بوجه عام ، أي على النواحي المعنوية من الحضارة ، هذه الأخيرة التي تحيل أكثر على الجوانب المادية ، ويعتبر لويس ليفي ستراوس أن الثقافة مجموعة من المنظومات الرمزية التي تحتل فيها اللغة و العلاقات الاجتماعية و العلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين المرتبة الأولى ، هذه المنظومات كلها تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الواقع المادي والواقع الاجتماعي ، كذلك تبرز العلاقات التي يقيمها هذان النمطان مع بعضهما البعض وتلك التي تقوم بين المنظومات الرمزية نفسها مع بعضها .

من الواضح أن ثمة علاقة وطيدة بين الهوية والثقافة بحيث يتعذر الفصل بينهما، إذ أن ما من هوية إلا وتختزن ثقافة معينة، و قد تتعدد الثقافات في الهوية الواحدة، مما سمح بظهور مفهوم الهوية الثقافية للتعبير عما يجعل الأفراد متقاربين فكريا على أساس التنشئة الاجتماعية، أي أن هوية الفرد تأتي من المجتمع عن طريق التربية وما يخصصه المجتمع للفرد من تلقي ثقافي ضمن النسيج الاجتماعي، وهي تتعدد بتعدد الثقافات واللغات وفق مجموعة من المبادئ التوضيحية المتواضع عليها من قبيل: مبدأ المساواة بين الأفراد والجماعات، ترسيخ الهوية الثقافية يسهم في تحرير الشعوب، الارتباط الوثيق بين الهوية الثقافية والتعدد اللغوي والثقافي.[6]

وعموما نجد أن مفهوم الهوية الثقافية هي حصيلة مجموعة من السمات التي تتصف بها جماعة من الناس في فترة زمنية معينة، والتي تولد الإحساس لدى الأفراد بالانتماء لشعب معين والارتباط بوطن معين، تتجلى هذه السمات بوضوح في الخصائص الثقافية الموزعة على اللغة والدين والتاريخ، والتراث والعادات والتقاليد والأعراف...، فهي تستمد مقوماتها من عناصر راسخة شكلتها ثوابت جغرافية، ومتغيرات تاريخية يتيح الرجوع إليها الفهم العميق للمستقبل.

لكن الحديث عن الهوية الثقافية الأفريقية يتطلب منا توضيح ما تعانيه من تداخل في مستوياتها المختلفة المادية والمعنوية المحلية والأجنبية، وهي عبارة عن ثنائية ناتجة عن سيرورات تاريخية خاصة ما عاشته في عصر الإمبريالية من خلال الاحتكاك بالثقافة الغربية عبر الاستعمار الفرنسي والإنجليزي الذي اعتمد اللغة كأداة لتشويه هويتها.

ثانيا – السياسيات اللغوية الكولونيالية في أفريقيا:

ولا تكتسب هذه المفاهيم بعدها التحليلي الكامل إلا عند إسقاطها على السياقات التاريخية الملموسة، وهو ما يتجلى بوضوح في تجربة غرب أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تعرضت القارة الأفريقية لاستعمار العديد من الدول الإمبريالية التي اتبعت نظما وسياسات تتفق ومصالحها في استغلال المناطق التي احتلتها، واعتمدت فرنسا في أفريقيا الغربية نظام الاستعمار المباشر[7] ، ومن المعلوم أن الدول الأوروبية الاستعمارية اتخذت المداخل الثقافية وسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية أولا ثم لترسيخها بنياتها ثانيا، لقد كانت البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية والإرساليات التعليمية المكثفة التي تقف خلفها إيديولوجية الاستشراق، هي الوسائل الثقافية التي استعملتها الدول الأوروبية الاستعمارية[8] في الغرب الأفريقي الذي كان قد تشبع بالثقافة الإسلامية، بدعوى ربط المنطقة بالحداثة وإخراجها من حالة التخلف.

مع ترسيخ الاستعمار تركز الاختراق الثقافي على أسس أهمهاغرس نظام تعليمي جديد في البلاد المستعمَرة، نظام ينشر ثقافة المستعمِر لغته وآدابه وتاريخه ومظاهر حضارته مخترقا بذلك ثقافة الشعب المستعمر على كافة المستويات، وقد كان الهدف من ذلك علاوة على نشر ثقافة المستعمِر وفرض هيمنته الفكرية، تكوين نخبة من أبناء الشعب المستعمَر تكون واسطة بين الإدارة المستعمرة وأهل البلد المستعمر على المدى القريب، لتتحول بعد ذلك إلى نخبة مثقفة حاملة لثقافة الغرب، مبشرة بها كمشروع مستقبلي بديل عن الثقافات المحلية القائمة، وأكثر من ذلك عمدت بعض الدول الاستعمارية إلى نهج سياسة ثقافية ترمي بصراحة وإصرار إلى إحداث شروخ في ثقافة البلد.[9] إن سياسة الحكم المباشر التي فرضها المستعمر الفرنسي في الغرب الإفريقي تفرعت عنها سياسة الاستيعاب، والتي تعني فرض الثقافة الفرنسية في شكل نظم و مؤسسات سياسية و اجتماعية على الأفارقة فيصبح كيانهم النفسي والثقافي متفرنسا [10] . لقد حاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستعمار الثقافي رغم وجود عدة أوجه ثقافية متفاوتة بين هذه المستعمرات بما فيها التنوع اللغوي، واعتمدت فرنسا على سياسة أساسها هو التفرقة بين الأفارقة الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي في الزواج والميراث وغيرها، وتم دمجهم في الثقافة الفرنسية بما فيها تعلم اللغة الفرنسية ، وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين، فتراجع التعليم العربي الإسلامي خلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، و كان قد وصل إلى درجة من التراجع و الانكماش بسبب الأوضاع العامة للمسلمين الأفارقة التي كانت في أسوأ حالاتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا، رغم أن المسلمين الأفارقة ظلوا متمسكين باللغة العربية والتعليم الديني، و قاموا في وجه الاستعمار و حركة التنصير ورفضوا إدخال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية، و منهم من ظل متشبثا بذلك الموقف إلى اليوم رغم أنهم أدوا من أجل موقفهم هذا ثمنا باهضا، فحوربوا و همشوا و حوصروا من كل جانب و أقصوا من كل المجالات الحيوية [11].

شملت السياسات اللغوية الاستعمارية في الغرب الأفريقي مجالات بعينها فقد كانت اللغة هي الهدف الأول للمستعمر في أفريقيا الغربية ، فعملت الدول المستعمرة جادة على قتلها لنشر لغاتها و بث ثقافتها ،لما في ذلك من تأثير كبير في وأد الروح الوطنية [12]،ويتجلى ذلك من خلال محاربة الإدارة الاستعمارية –بتعاون وثيق مع الكنيسة – للغة العربية والتعليم الإسلامي محاربة لا هوادة فيها، اتخذت عدة أشكال من بينها فرض الحصار على المدارس القرآنية والدينية وتقليص عددها وفرض قيود شديدة عليها ومنع استعمال اللغة العربية وتداولها في كل المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والقضائية والتشريعية وإحلال الفرنسية أو الإنجليزية محلها، محاربة الحرف العربي الذي كانت تكتب به اللغات الإفريقية وإحلال الحرف اللاتيني محله ولم تكتف بذلك بل شنت حملات دعائية تضليلية على اللغة العربية لتنفير الأفارقة منها واتهامها بكونها لغة عقيمة ومتخلفة لا تصلح لمواكبة العصر ولا لتحديث هذه الشعوب زعمهم. و في سبيل تحقيق ذلك وضعت مخططات رهيبة لفرنسة التعليم والإدارة و الحياة العامة بالمنطقة و تخصيص ميزانيات ضخمة لتنفيذ هذه المخططات، و فتح أصناف مختلفة من المدارس الفرنسية[13] وهي مدارس مخصصة لأبناء الأعيان ومدارس مخصصة لبنات الأعيان و مدرسة الرهائن الخاصة بتعليم أبناء رؤساء القبائل الذين عارضوا سياسة الغزو الفرنسي[14].و يتضح الدور الهام للكنيسة المسيحية في إطلاق يد البعثات التنصيرية لفتح مدارسها في كل أنحاء إفريقيا وتوفير كل أشكال الدعم و التشجيع و الحماية التي تطلبها لمزاحمة المدارس الإسلامية و تنشئة أجيال جديدة من الأفارقة على غير دين الآباء و ثقافتهم .[15]

لم تكن هذه السياسات مجرد تصورات رسمية، بل ترجمت إلى إجراءات عملية تنفيذية في سلسلة من القرارات والتقارير الصادرة ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن المكلفين بتنفيذ السياسية اللغوية الاستعمارية الفرنسية في أفريقيا الغربية شملت عددا من التوصيات المرفوعة إلى حكام الأقاليم ورؤساء الدوائر تحثهم على ما ينبغي اتخاذه من خطوات، وقد تجسد مبكرا في التقرير الصادر عام 1856 عن المسؤول السامي للبعثات التنصيرية حول فرض الرقابة وتشديدها على معلمي اللغة العربية في السنغال تلاه إصدار قانون 1857 من طرف الإدارة الفرنسية يلزم جميع معلمي مدارس القرآن بإرسال طلبتهم فوق 11 سنة إلى فصول الدراسة الفرنسية أو المدارس الكاثوليكية ساعتين كل يوم[16]. تصاعدت وتيرة التحذيرات الرسمية، فجاء سنة 1865 تحذير حاكم السينغال فيديرب Faidherbe من تشبث السنغاليين بتعلم اللغة العربية وتأكيده على ضرورة تعليم اللغة الفرنسية. إلى جانب إصدار قرار بضرورة حصول معلمي القرآن على رخص خاصة عند إرادة فتح أية مدرسة جديدة ثم قرار مايتيفير عام 1886 يدعو إلى إغلاق أبواب المدارس العربية في السنغال خلال الساعات الأولى التي تفتح فيها المدارس الفرنسية أبوابها. ولم تتوقف هذه السياسة حتى في مراحل لاحقة، كما يظهر سنة 1922 بإصدار دورية بونكاريير مفوض فرنسا بالطوغو يدعو فيها إلى فرنسة البلاد[17]، وكذلك الشأن بالنسبة لأنماط الاتصال التي أعيد تنظيمها بواسطة القوى الاستعمارية فكل دولة استعمارية فرضت لغتها كلغة الإدارة والتعليم والنخبة لأغراض تيسير الاتصال بين الإدارات الاستعمارية والسكان الوطنيين وادعاء نقل الحضارة الأوربية إلى السكان الوطنيين.

إذن فإن المستعمر وجه سياسته اللغوية الاستعمارية نحو محو وجود اللغة العربية بالخصوص مقارنة باللغات الإفريقية المحلية التي وإن لم يسعى لمحوها إلا أنه تسبب في تشويهها، إدراكا منه أن اللغة العربية هي لغة العلم والمعرفة والدين، وبالتالي تراجعت وانحصر تداولها في الشعائر الدينية مدخل لإضعاف هوية هذه السياسية الاستعمارية اللغوية كانت مدخلا لاستلاب الإنسان الأفريقي.

بعد تصاعد موجات التحرر في القارة الأفريقية حصلت مناطق الغرب الأفريقي على الاستقلال الرسمي إلا أن الدول المستقلة حديثا مازالت في حالة تبعية اقتصادية واستلاب ثقافي واضح أساسه الاستعمار اللغوي، فلا تزال اللغات الأوربية هي اللغات المهيمنة في جميع المجالات من تعليم وتشريع وقضاء وإعلام واتصالات، ولا زالت معظم الدول الأفريقية تستخدم لغات المستعمرين السابقين كلغات رسمية في الإدارة الوطنية والخطاب الرسمي، بينما في الواقع يتحدث عدد قليل جدا من الجماهير في البلدان الأفريقية لغات المستعمر حيث اقتصر الأمر على النخب الرسمية، ففي نيجيريا مثلا تعتبر لغة الهوسا هي الأكثر تداولا و لكن على الصعيد الرسمي تهيمن اللغة الإنجليزية، وفي غانا تعتبر الإنجليزية لغة رسمية ولا يمكن لأحد أن يصبح عضوا في البرلمان دون التحدث باللغة الإنجليزية، فبغض النظر عن مدى ذكاء الشخص إذا لم يستطع التواصل باللغة الإنجليزية لا يمكنه المشاركة في أي مداولات سياسية جادة وذات مغزى ولا يمكن أن يكون برلمانيا، ما يحدث في البرلمان هو دليل على حرمان الجماهير مما تتمتع به النخب المتعلمة[18]، ومنه تكريس اللامساواة الاجتماعية والثقافية. وبما أن التمكين السياسي يستلزم مفهوم الديمقراطية التشاركية، التي تعني مشاركة أكبر قسم من السكان في العملية السياسية فإن اللغة أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الانخراط، و لذلك فاستخدام اللغة التي تسيطر عليها النخبة لن يؤدي إلى تهميش غالبية السكان فحسب، بل سيجعل الحكم غير ديمقراطي وغير مؤثر لأنه سيكون حكرا حصريا على أقلية[19]. نفس الحال في السنغال حيث أن جميع التفاعلات الرسمية داخل الدوائر الحكومية تتم باللغة الفرنسية والوثائق العامة كلها تصدر باللغة الفرنسية، حيث أن المادة الأولى من الدستور الذي صدر سنة 1963 تنص على أن الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد، في حين اعتبرت اللغات المحلية لغات وطنية مما تسبب في إقصاء الأغلبية التي تتحدث الولوف وحرمانها من المشاركة السياسية، وبتأسيس المنظمة الفرنكفونية عام 1970 أصبح للغة الفرنسية في السنغال ودول غرب أفريقيا شرعية جديدة ومصدر دعم مؤسسي متواصل.

ثالثا: اللغات الأفريقية وإحياء الهوية الثقافية

حسب **باسكوم wiliam bascom** ، تعتبر أفريقيا من الناحية اللغوية من أشد المناطق تعقيدا في العالم، ويقدر عدد اللغات في افريقيا ب 800 لغة بينما تقدرها خريطة مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن بحوالي 1500 لغة فضلا عن اللغات الأوربية [20]، دون الحديث

عن تلك التي لا يتكلم بها سوى مجموعات صغيرة، ونذكر من اللغات الأكثر انتشارا الهوسا ثم الفولاني والسواحلية و الماندیكان والولوف وغيرها[21]،إضافة إلى اللغة العربية، هذه اللغات التي تتعامل بها كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ،أما اللغات الأوربية فنجد الفرنسية والإنجليزية و البرتغالية وغيرها التي فرضها المستعمر والتي ال تزال تحتل الواجهة في البلدان الأفريقية، وبذلك تعتبر أفريقيا قارة لغوية بامتياز. و يعتبر البرتغاليون أول الشعوب الأوربية التي بدأت تسجيل اللغات الإفريقية، ويرجع اتصالهم بهذه اللغات إلى رحلات كشوفاتهم الشهيرة عن طريق جزر الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح سنة 1506 م[22] ،وعموما كان للأوربيين الريادة في دراسة اللغات الأفريقية وتدوين قواعدها وقد تطورت هذه الدراسات على أيديهم، ومازالوا هم المتقدمون في الدراسات اللسانية الأفريقية وخاصة الألمان الذين يعتبرون الرواد في دراسة اللغات الأفريقية و محاولة تصنيفها [23]،أمثال ويسترمان وماينهوف ، و لاحقا ظهر تصنيف العالم اللغوي الأمريكي غرينبيرج 1963 باعتباره المصنف الأول للغات الأفريقية [24].

لئن كان الإنسان يتميز بأنه مدني (اجتماعي) و أنه ناطق (مفكر)، فإن الشعوب تتميز عن بعضها البعض بأن لكل منها لغة خاصة تتكلم بها، فمما لاشك فيه أن اللغة أقوى رباط معنوي بين الأفراد، والأمة هي وحدة من الفكر و الشعور و الإرادة و العمل، و من أجل المشاركة في الفكر و الإرادة و العمل لابد أن يكون هناك اتصال بين أعضاء الجماعة ، ومن ثم كانت للغة المشتركة أهميتها أثرها كأداة فعالة في تشكيل الوحدة القومية[25]. وبما أن اللغة المحلية هي مصرف الذاكرة لتجربة الإنسان في التاريخ ووسيلة الارتباط بالموروث الثقافي للشعوب، وأداة للتواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل وليست وسيلة تعبير وتواصل فحسب. فإن هيمنة اللغات الأجنبية كلغات رسمية في دول أفريقية عديدة، دليل على أن المستعمر عمل على زعزعة الهوية المحلية لتلك الشعوب.

وأمام هذه الهيمنة على الواقع اللغوي الموروث من الحقبة الاستعمارية، بدأت تتبلور داخل المجتمعات الإفريقية أشكال من الوعي النقدي والمقاومة الثقافية حيث انتشر الوعي الأفريقي بخطورة استمرار السياسات اللغوية الاستعمارية، لذلك سعت بعض المجتمعات الأفريقية للاستغناء عن استعمال اللغات الأجنبية وذلك لشعورها بإمكانية زوال الشخصية الأفريقية جراء تمثل الثقافة الأجنبية من خلال اللغة، على الرغم من ملاءمة تلك اللغات للحياة الحديثة، معتبرة أن الكتابة باللغات الأفريقية خطوة و أداة مقاومة لا مفر منها لتحقيق استقلال ثقافي بعد قرون من الاستغلال الأوربي.

ويؤكد الرئيس الأسبق لغينيا سيكوتوري ذلك حين قال إن تدوين لغاتنا الوطنية يقدم لنا الوسيلة المجدية إذ أن هذه اللغات ستصبح قادرة على نشر ثقافتنا 26، و من مظاهر هذه اليقظة الثقافية البدء بتغيير تسمية بعض الدول الأفريقية فساحل الذهب أصبحت غانا و السودان الفرنسي أصبحت مالي و ناميبيا أصبحت زمبابوي، وبالتالي يسعى الأفريقي نحو تغيير هذه التسميات لمحو آثار الاستعمار التي مازالت تسبب له أزمات اقتصادية واجتماعية وإثنية وحتى نفسية. كذلك ظهرت دعوات للعودة إلى الكتابة باللغة المحلية كتعبير عن الهوية الأفريقية وإعادة اكتشاف اللغات الأفريقية وإدراجها ضمن النظام التعليمي ليكون جيلا جديدا بهوية ثقافية أفريقية[27]، و يعد الكيني نغوجي واثيونغو Ngũgĩ wa Thiong'o أحد أبرز الدعاة الأفارقة لاستخدام اللغات الأفريقية، بالنسبة له إذا كانت الهيمنة الثقافية الاستعمارية تتحقق عبر فرض اللغة، فإن التحرر منها شرط أساسي للتحرر الفكري والثقافي الحقيقي، ولتجسيد مبادئه، تخلى عن الكتابة باللغة الإنجليزية واتجه للكتابة بلغة الكيكويو (لغته الأم) والسواحيلية.

ختاما

يظهر بوضوح أن اللغة في السياق الاستعماري لغرب أفريقيا لم تكن مجرد أداة للتواصل، بل تحولت إلى سلطة معرفية تحدد ما يُسمح قوله، ومن يُسمح له بالكلام، وكيف يُنظم الخطاب في المجتمع. ومن هذا المنظور، تصبح السياسة اللغوية أداة للهيمنة الثقافية وإعادة إنتاج التراتب الاجتماعي، كما يتضح من استمرار استخدام لغات المستعمر الرسمية بعد الاستقلال وإهمال اللغة العربية واللغات الأفريقية المحلية.

وتُبرز نتائج الدراسة أن اللغة جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية والفكرية، فهي المفتاح لفهم العالم ونقل التراث الثقافي عبر الأجيال. وعليه، لم تقتصر مقاومة الأفارقة على رفض الهيمنة اللغوية فحسب، بل شملت جهودا لإحياء اللغات المحلية وإدراجها ضمن الأنظمة التعليمية كخطوة أساسية لاستعادة الهوية الثقافية وحماية التراث التاريخي والمعرفي. وقد أكدت منظمة اليونسكو أن الحفاظ على اللغات المحلية يعد عاملا استراتيجيا للتنمية المستدامة ولتعزيز التعايش السلمي، وهو ما يؤكد أهمية استكمال السياسات اللغوية الأفريقية في دعم الهوية الثقافية وربط القضايا المحلية بالقضايا العالمية، وهذا ما يتطلب سياسات وطنية جريئة تعيد الاعتبار للغات الوطنية في جميع مناحي الحياة العامة وتسهم في تحويلها من رموز للهوية في المجال الخاص إلى أدوات فاعلة في بناء مستقبل بلدان غرب أفريقيا.

الهوامش:

1 لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2008، ص 221

[2] محمد خطابي، السياسة اللغوية مفاهيم ومسارات، محاضرات 13، مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي، الرياض، طبعة أولى 2019، ص 15

[3] نفسه، ص 17

[4] عبد السلام حيمر في سوسيولوجيا الخطاب: من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان ص 187

[5]دينيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت 2007، ص 31

[6] محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي سلسلة الثقافة القومية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999 ص

[7]مجموعة مؤلفين، أفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية،1880- 1935، المجلد السابع، منشورات اليونسكو ،1990، ص 56

[8]محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 180

[9] محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص 181

[10] شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة 1990، ص 94

[11] عبد العلي الودغيري، اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإسلامي وملامح من التأثير المغربي، الدار البيضاء، مطبعة النجاح ص 112

[12] نفسه، ص 108

[13] عبد العالي الودغيري، م س، ص 113

[14] الهادي مبروك الدالي وعماد هلال، الإسلام واللغة العربية في مواجهة التحديات الإستعمارية بغرب افريقيا، بيروت 1996 ط 1، ص 126

[15] عبد العلي الودغيري، م س، ص 114

[16]عبد العلي الودغيري، م س، ص 114.

[17]نفسه.

[18] Ayo Bamgbose (1991): Language and the Nation. The Language Question in Sub-Saharan Africa. Edinburgh: Edinburgh UP for the International African Institute. Published online by Cambridge University Press: **07 December 2011**,

[19] Ayo Bamgbose, «Language and Exclusion. The Consequences of Language Policies in Africa» | Dirk Naguschewski - Academia.edu

[20] محمد عبد الغني سعودي، م س، ص 114

[21] نفسه، ص 114

[22] يوسف الخليفة أبو بكر وآخرون، اللغات في افريقيا، مقدمة تعريفية، جامعة افريقيا العالمية، ملتقى الجامعة الإفريقية، بدون تاريخ، ص 17

[23] يوسف الخليفة أبو بكر وآخرون، اللغات في أفريقيا مقدمة تعريفية، جامعة افريقيا العالمية، ملتقى الجامعات الأفريقية، مقال الأمين أبو منقة محمد، اللغات الإفريقية وتاريخ البحث فيها، ص 11

[24] نفسه، مقدمة الكتاب

[25] محمد عبد الغني سعودي، م س، ص 107- 108

[26] احمد سيكوتوري، افريقيا والثورة، منشورات وزارة الثقافة والسياحة ـ غينيا، 1986، ص 250

[27]نغوجي واتيغو، تصفية استعمار العقل، ترجمة سعدي يوسف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر دمشق، طبعة 2011، ص 53.